الامن القضائي والعدالة الرقمية "دراسة مقارنة"

Judicial security and digital justice "a comparative study"

أ.م.د لبنى عبد الحسين عيسى السعيدي
جامعة الامام جعفر الصادق(ع) كلية القانون
lubna.a@sadiq.edu.iq

الملخص

لما كانت القاعدة أن القضاء يُعد انعكاسا لما يحدث في المجتمع من تطورات، إذ ان القضاء يتطور بتطور آليات المجتمع، والتي منها اعتماد الخوارزميات والروبوتات، تلك التي أدى استخدامها الى ظهور العدالة الرقمية، فقد اصبح التقاضي بواسطة خوارزميات واقع قانوني، مما أحدث تحديات صعبة، اثرت على إمكانية تحقيق الأمن القضائي في هذه العدالة، فكما هو معلوم أن عمل السلطة القضائية يعد من أهم مرتكزات الدولة، وعمل السلطة القضائية قائم على أساس الأمن القضائي المتجسد في الثقة الممنوحة له الخصوم عند اللجوء إليه لحسم النزاع، فهل تتحق هذه الثقة في ظل العدالة الرقمية، هذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذا البحث، بتقسيمه الى مبحثين نبحث في الأول مفهوم العدالة الرقمية، ونخصص الثاني لضمانات الامن القضائي في العدالة الرقمية.

Summary

Since the rule is that the judiciary is a reflection of developments in society, as the judiciary develops with the development of society's mechanisms, including the adoption of Algorithms and robots, those whose use led to the emergence of digital justice, litigation by automated algorithms has become a legal reality, which has created difficult challenges. , affected the possibility of achieving judicial security in this justice, as it is known that the work of the judicial authority is one of the most important pillars of the state, and the work of the judicial authority is based on judicial security embodied in the trust granted to it by opponents when resorting to it to resolve the dispute. Digital justice, this is what we will try to stand on in this research, by dividing it into two

sections. In the first we discuss the concept of digital justice, and we dedicate the second to guarantees of judicial security in digital justice.

المقدمة

أولا: مدخل تعرفي بالبحث

أدى الاعتماد الأكبر على التكنولوجيا إلى خلق نقاط ضعف للبيانات لاستخدامها في نشر المعلومات الخاطئة وخلق الانقسامات المجتمعية، وهنا يأتي دور العدالة الرقمية، لا سيما في ضوء الوباء، اذ أدى وباء كوفيد ١٩ الى تسريع انتشار التكنولوجيا في حياتنا، اذ سلط الوباء الضوء على أهمية الاداوات الرقمية لمساعدة الناس على التواصل وزيادة الوصول الى المعلومات، ولكن مع زيادة الوصول الى التكنولوجيا وتطبيق العدالة الرقمية تاتي الإيجابيات والسلبيات عند البحث عن توفير عناصر الامن القضائي في ظل هذه التقنيات، وكيف يمكن للحكومات والشركات على حد سواء المساعدة الكفاح من أجل العدالة الرقمية.

لا تزال موجة التحول الرقمي في مجتمعاتنا تؤثر بشكل غير متساو على الأنظمة القضائية في الدول، فثمة العديد من الدول الأوروبية قد اتخدت بالفعل تفكيرًا متقدما للغاية مع تطبيقات ملموسة سواء من الناحية التكنولوجية أو من حيث الدعم القانوني، وبينما نبين التقنيات المستخدمة في هذا التحول الرقمي، يبدو أن الذكاء الاصطناعي هو الأكثر اثرًا على النظم القضائية، وهذا ما أدى الى ظهور العدالة الرقمية، التي تستند على استخدام الخوارزميات او الروبوتات في معالجة المعلومات المقدمة من قبل الخصوم في الدعوى، وتحديد النصوص المطبقة عليها ومقارنتها مع الحالات المشابه لها في القضايا السابقة، وتحليل البيانات من اجل حسم النزاع بدون تدخل بشري، او قد تكون أداة مساعدة للقاضي البشري في الوصل الى الحكم المناسب.

ومن قبيل العدالة الرقمية في النظم القضائية نجد ان استونيا تعمد على إحالة القضايا الكبيرة الحجم الى القضاء الالكتروني العادي والذي يقوم على أساس تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي التقليدي، فيتم اصدار القرار من القاضي البشري، ولكن القضايا الصغيرة ذات المطالبات النقدية المنخفضة مثل تحصيل الديون، يتم فيها دمج تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في العملية القضائية، كما هو الحال مع أدوات الذكاء الاصطناعي للبحث القانوني و "القضاة الآليين"، فتسعى المحاكم ليس فقط إلى سهولة الوصول ولكن أيضًا إلى تقليل التكاليف المرتبطة بحل النزاعات، وقد تم انشاء قاضي للعدالة الرقمية في إستونيا بعد أن طلبت وزارة العدل الإستونية أن يساعد رئيس قسم البيانات في إستونيا في تصميم "قاضي آلي" يمكنه الفصل في نزاعات الدعاوى الصغيرة التي تقل عن ٧٠٠٠ يورو، فيقوم طرفا النزاع بتحميل المستندات والمعلومات الأخرى ذات الصلة إلى منصة المحكمة، ويصدر الذكاء الاصطناعي قرارًا يمكن استئنافه أمام قاضٍ بشري[١].

([1])See:Tara Vasdani, From Estonian AI judges to robot mediators in Canada, U.K., Available at: https://www.lexisnexis.ca/en-ca/ihc/2019-06/from-estonian-ai-judges-to-robot-mediators-in-canada-uk.page , last visit (22/3/2022). ((Like Estonian judges, traditional ODR

ثانيًا: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة آثر اعتماد التطورات التقنية في النظم القضائية على الأمن القضائي؟ هذه التطورات تتجلي في استخدام العدالة الرقمية التي يكون القاضي فيها برنامج ذكي، وليس قاضي بشري.

ولا تخلو هذه العدالة من الأهمية، فثمة العديد من الأسباب للاعتماد عليها، ومنها استخدامها لتحسين سرعة التقاضي وجودة القرارات، فمن الممكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في العديد من مراحل الدعوى، ومع ذلك فأن هذه الاستخدامات المحتملة للذكاء الاصطناعي في النظام القضائي من شانها أن تخل بالعديد من التوازنات، فمن الضروري للغاية تحديد إطار ومبادئ نشر الذكاء الاصطناعي، قبل التفكير في استخدامه.

إن دعم رقمنة إدارة وتنظيم المحاكم والانتقال من ملفات العدالة الورقية إلى ملفات العدالة الرقمية مستمر وضروري، فيجب أن تستخدم ادارة العدل تكنولوجيا المعلومات لتحسين عملياتها، ومن الضروري التأكد من أن الأدوات التي تختارها الدول والمحاكم هي الأكثر ملاءمة وتتوافق مع الامن القضائي، بمعنى ادق توفر عدالة عالية الجودة وفعالة ومتاحة وحيادية، فيجب أن تؤدي رقمنة الإجراءات إلى تحسين كفاءتها، وكذلك تحسين جودة العمل الذي يجب أن يقوم به القضاة والمدعون العامون والفرق التي تساعدهم والمحامين

ثالثًا: إشكالية البحث

ثمة تردد في تطبيق العدالة الرقمية، لاسيما اذا علمنا ان تطبيقها من شأنه المساس بمقومات الامن القضائي، اذ قد يكون تطبيق العدالة الرقمية على حساب الضمانات المكفولة للمتقاضين، وليس هذا فحسب بل ثمة مخاوف من المساس بشرعية ما يتفرع عن هذه العدالة من إجراءات، ومن جهة أخرى قد تمس المخاوف المستقبل أيضا وذلك بالاستغناء التام عن البشر، وذلك بإيجاد القاضي الآلي.

رابعًا: خطة البحث

سنقسم هذا البحث الى مبحثين نوضح في الأول مفهوم العدالة الرقمية، ونخصص الثاني لضمانات الامن القضائي في العدالة الرقمية.

---

typically targets high-volume cases with low monetary claims, such as debt collection. Using this approach, the process allows a mediator to work with the parties to quickly arrive at a settlement. By incorporating ODR into the judicial process, as with legal research AI-tools and "robot judges," courts seek to not only increase access but also reduce the costs associated with resolving disputes. Estonia's pilot "AI" judge arrived after the Estonian Ministry of Justice requested that its chief data officer Velsberg Ott's assist in designing a "robot judge" that could adjudicate small claims disputes of less than 7,000 Euros. In concept, the two parties to a dispute upload documents and other relevant information to a court platform, and the AI issues a decision that can be appealed to a human judge)).

المبحث الأول: مفهوم العدالة الرقمية

كثرت في الآونة الأخيرة الأدوات والمنتجات الخاصة بتسيير التعامل مع أنظمة تقنية المعلومات الذكية، المسموعة منها والمرئية التي يلزم توافرها لأمكان تطبيق نظام التقاضي الرقمي بنجاح، فقد أصبح التطور والتقدم في مجال الذكاء الاصطناعي سريعا بل ومذهلا، فقد باتت مسايرة التطور التقني واقتناء المستحدث من اجهزته من الأمور ذات الأهمية البالغة.

وإن مصطلح العدالة الرقمية والدعوى الرقمية او المحكمة الرقمية من المفاهيم حديثة النشأة لم يكن لها وجود عند تشريع اغلب قوانين المرافعات في العالم، ظهرت بظهور الذكاء الاصطناعي، لاسيما روبوتات العدالة.

لذا سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نخصص الأول لبيان تعريف العدالة الرقمية ونكرس الثاني لبحث آلية الترافع في ظل العدالة الرقمية.

المطلب الأول: تعريف العدالة الرقمية

يوجد العديد من المعاني لمصطلح العدالة الرقمية، فعرفها قانون استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة العدل الاسباني[١]، بأنها ((مجموعة من الوحدات التي تتيح المعالجة الإلكترونية للبيانات والوثائق القضائية الإلكترونية للهيئات القضائية والمدعين العامين، وذلك بسبب قابلية التشغيل البيني مع نظام إدارة الإجراءات، تعد الاتصالات (الدعاوى القضائية والمذكرات والإخطارات والسجلات الإدارية) والتوقيع والاطلاع على المستندات والتشاور معها رقميًا بالكامل بحيث تكون العملية غير ورقية ويتم منح ضمانات أكبر لجميع الإجراءات القانونية)).

وقد عمد الفقه على تعريفها بأنها فئمة من يعرفها[١]، بأنها رقمنة وتحديث النظام القانوني (فكر في تكنولوجيا قاعة المحكمة والابتكارات في حل النزاعات).

وارتأى احدهم[١]، تعريفها بأنها استخدام تكنولوجية المعلومات والإتصال في تحقيق الولوج المستنير لمرفق العدالة وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين المحامون،

([١]) القانون ٢٠١١/١٨ الذي ينظم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة العدل ، والقانون رقم ٢٠١٥/٤٢ المؤرخ ٥ أكتوبر المعدل للقانون ٢٠٠٠/١ المؤرخ ٧ يناير بشأن الإجراءات المدنية والمرسوم الملكي ٢٠١٥/١٠٦٥ المؤرخ ٢٧ نوفمبر بشأن الاتصالات الإلكترونية في إدارة العدل ضمن النطاق الإقليمي لوزارة العدل وتنظيم نظام LexNET.

See: (Law 18/2011 regulating the use of IT in the Administration of Justice, Law 42/2015, of 5 October, amending Law 1/2000, of 7 January, on Civil Procedure and Royal Decree 1065/2015, of 27 November, on electronic communications in the Administration of Justice within the territorial scope of the Ministry of Justice and regulating the Lex NET system).

The architecture of the solution is composed of a set of modules that, due to interoperability with the Procedural ManagementSystem, allows the electronic processing of data and the electronic judicial documents to the Judicial Bodies and the Public Prosecutors. The communications (lawsuits, briefs, notifications and administrative records) and the signing, viewing and consultation of documents are entirely digital so that the process is paperless and greater guarantees are given to all legal acts.)).

([١])See: Jane Donoghue و The Rise of Digital Justice: Courtroom Technology, Public Participation and Access to Justice, The Modern Law Review, 20 November 2017 https://doi.org/10.1111/1468-2230.12300Citations:, p. 1002. ((digital justice as the digitization and modernization of the legal system (think courtroom technology and innovations in dispute resolution),)).

القضاة، كتاب العدل، دخلت هذه الفكرة حيز الوجود في العام ١٩٩٩ في الولايات المتحدة الأميريكية وذلك في منازعات التجارة الإلكترونية عن طريق استخدام شبكة الإنترنت وبرنامج القاضي الإفتراضي.

وقد عرفها ايضا تحالف العدالة الرقمية في ديترويت (DDJC)[٢]، الذي عمد على تطوير مجموعة من مبادئ العدالة الرقمية، بوصفها أحد اقسام العدالة الإعلامية ، بأنها العدالة القائمة على تنوع طرق الاتصال، فضلا عن تنوع اللغات، تستند على طبقات متعددة من البنية التحتية للاتصالات، من أجل ضمان وصول كل فرد من أفراد المجتمع إلى العدالة في حالة الطوارئ، ويؤكد هذا التحاف على أن الاتصال هو حق من حقوق الإنسان، وأن الوصول والمشاركة والملكية المشتركة والمجتمعات الصحية هي مبادئ أساسية.

وقد عرفت هذه العدالة من لدن مكتب المساواة وحقوق الإنسان في بورتلاند في عام ٢٠٢٠[٣]، بأنها المعاملة العادلة لجميع الأشخاص في مجال التكنولوجيا والمعلومات، بغض النظر عن العرق أو القدرات أو الجنس أو السن أو الظروف الشخصية أو السياق الاجتماعي. تضمن العدالة الرقمية حصول الناس على الحقوق والموارد الرقمية التي يحتاجون إليها للنجاح - بما في ذلك الوصول إلى البنية التحتية الرقمية، والملكية المشتركة للموارد الرقمية، وحماية البيانات، وحوكمة رقمية منفتحة وخاضعة للمساءلة.

بينما استخدمتها منظمات مثل نقابة المحامين الأمريكية (ABA) كطريقة لوصف مساهماتها في إصلاح العدالة الجنائية. على سبيل المثال ، تهدف مبادرة العدالة الرقمية من ABA إلى "حل النزاعات بين سلطات تطبيق القانون والمجتمعات المختلفة والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التكنولوجيا"[١].

---

(١) يُنظر: رشا الياس، العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاضٍ اكثر فعالية وإنتاجية، متاح على الموقع: https://saderlaw.com/pdfs/SA-DIGITALJUSTICE-ARTICLE.pdf ، اخر زيارة (٢٠٢٢/٤/٢٢)، ص٤.

(2)See: The Detroit Digital Justice Coalition (DDJC) is comprised of people and organizations in Detroit who believe that communication is a fundamental human right, Available at: http://detroitdjc.org/about/story/ , last visit (2/5/2022). ((Digital justice's nearest cousin is media justice. Digital justice's basic idea is that communication is a human right, and that access, participation, common ownership and healthy communities are central principles, Digital justice values diverse methods of communication, including other languages. Digital justice provides multiple layers of communications infrastructure, according to the Detroit group, in order to ensure every member of the community has access to emergency information.)).

(3)Office of Equity and Human Rights, Digital Justice definition, Report - Smart City PDX, Portland, OR December 10, 2020, Available at: https://static1.squarespace.com/static/5967c18bff7c50a0244ff42c/t/601b20141b847c77601eb6f3/1612390421335/Report+on+the+definition+of+Digital+Justice+2020+.pdf , last visit (2/5/2022), p.4 ((Digital justice is the equitable treatment of all people in technology and information, regardless of race, abilities, gender, age, personal circumstances or social context. Digital justice ensures that people have the digital rights and resources they need to thrive—including access to digital infrastructure, shared ownership of digital resources, data protection, and open and accountable digital governance.)).

(1)See: Araba Sapara-Grant, Defining Digital Justice, Sep 8, 2020, Available at: https://dai-global-digital.com/defining-digital-justice.html , last visit (1/5/2022). ((while organizations such as the American Bar Association (ABA) have used it as a way to describe its contributions to criminal justice reform. For example, the ABA's Digital Justice Initiative aims to "resolve conflicts between law enforcement and communities of color and persons with disabilities through technology.")).

ومن جانبنا نعرفها بأنها ((تقديم خدمات التقاضي بالاتصال الحاسوبي المباشر عبر الإنترنت، دون اجتماع الخصوم في مكان مادي في وقت معين ودون الحاجة الى بشر، بالاعتماد على الوسائط الرقمية منذ لحظة رفع الدعوى لحين أصدار الحكم والطعن فيه)).

المطلب الثاني: آلية الترافع في ظل نظام العدالة الرقمية

بغية تحقيق نظام عدالة حديث وفعال، يمكن الوصول إليه في أي وقت ومكان، بإجراءات بسيطة وسريعة، تضمن حق المواطنين في خدمة عامة عالية الجودة، لابد من وجود مجموعة من الوسائط الرقمية ومنها:

١- وسيط رفع المستندات رقميا: يتمكن من خلالة الخصوم رفع الدعوى أي عريضة الدعوى وجميع الأدلة الثبوتية.

٢- وسيط الإيداع الرقمي: بعد إتمام تحميل الوسائط يجب ايداعها في وسيط رقمي، هذا الوسيط يجب عليه استقبال الطلبات العارضة وتدخل الشخص الثالث في الدعوى، وعن طريق تنظيم رقم خاص بالدعوى يُسمى (code) يعرفه فقد الخصوم يمكنهم من متابعة سير الدعوى

٣-العنوان الرقمي: هو الوسيلة التي يتم اعتمادها لتبليغ الأشخاص اطراف الدعوى وهذه الوسيلة قد تكون بريد الكتروني وقد احدى منصات التواصل الاجتماعي وقد تكون رسالة نصية على الهاتف المحمول.

٤-وسيط الرسوم الرقمية: الذي يُمكن من خلاله تسديد رسم الدعوى، والذي يتجسد برسم استخدام العدالة الرقمية.

٥- تطبيق متابعة القضايا: يتيح إمكانية متابعة الدعوى من قبل أطرافها من أماكن تواجدهم.

٦- المجيب الآلي او المجيب الذكي: للاستجابة على جميع الاستفسارات.

وهذا ما أشار اليه قانون استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة العدل الاسباني [١]، اذ تتجسد الوحدات في نظام العدالة الرقمية بالتطبيقات ادناه:

([1])The modules that integrate Digital Justice are:

LexNET: An electronic communications system that allows both the presentation of prosecutor's decisions and documents by prosecutors and other legal operators, who collaborate with the Administration of Justice, and the sending of communication acts by the Judicial Bodies.

Electronic Administrative File Loader System: Allows the transfer of documents and administrative files by the Public Administrations to the Judicial Bodies.

Electronic signature holder: Offers the functionality of electronic signature required by different legal proceedings.

Electronic Judicial Files Viewer Horus: Allows to consult the information from electronic judicial files.

Wasmin: Platform of services that allows communications with external systems, electronic relocations of judicial affairs between Judicial Bodies or the downloading of administrative files.

Minerva: Procedural management system that supports the electronic processing of information relating to judicial procedures in the Judicial Bodies.

Fortuny: Management system that supports the processing of information relating to proceedings electronically in the Public Prosecutor's Office.

- **نظام اتصالات إلكتروني**: يسمح بتقديم قرارات المدعي العام ووثائقه من قبل المدعين العامين وغيرهم من المشغلين القانونيين، الذين يتعاونون مع إدارة العدل ، وإرسال إجراءات الاتصال من قبل الهيئات القضائية.
- **نظام تحميل الملفات الإدارية الإلكتروني :**يسمح بنقل الوثائق والملفات الإدارية من قبل الإدارات العامة إلى الهيئات القضائية.
- **صاحب التوقيع الإلكتروني :**يوفر وظيفة التوقيع الإلكتروني التي تتطلبها الإجراءات القانونية المختلفة.
- **عارض الملفات القضائية الإلكترونية:** يسمح بالاطلاع على المعلومات من الملفات القضائية الإلكترونية.
- **منصة خدمات**: تتيح التواصل مع الأنظمة الخارجية أو النقل الإلكتروني للشؤون القضائية بين الجهات القضائية أو تنزيل الملفات الإدارية.
- **نظام إدارة إجرائي**: يدعم المعالجة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالإجراءات القضائية في الهيئات القضائية.
- **نظام إدارة يدعم معالجة المعلومات**: المتعلقة بالإجراءات إلكترونيًا في النيابة العام.

اما بشأن موقف القضاء العراقي فقد يتصور البعض بأن القضاء العراقي بعيد كل البعد عن نظام العدالة الرقمية، ولكن ثمة خطوات، يخطوها النظام القضائي العراقي حاليا وان كانت هذه الخطوات تمتاز بالبساطة والبطئ الا انها بداية لنظام عالمي، وهنا نُشير الى آلية التقاضي في الوقت الراهن كما مثبت ادناه:

اولًا: في ظل توجهات مجلس القضاء الأعلى لتقديم أفضل الخدمات الالكترونية للمواطنين ولتقليص الإجراءات الروتينية المتمثلة بكثرة الحضور الى المحكمة لتقديم الطلبات و للاستفسار وتتبع المعاملات الشخصية، اطلق مجلس القضاء الأعلى بوابة القضاء العراقي الالكترونية في محاكم بغداد للمرحلة الاولى التي تشمل كافة الخدمات التي يقدمها المجلس للمواطنين والمحامين والباحثين وباللغتين العربية والإنكليزية، وبالامكان الوصول الى البوابة عبر كتابة (بوابة القضاء العراقي) في محرك البحث (Google) او عبر موقع مجلس القضاء الأعلى/ بوابة القضاء الالكترونية[١].

الخدمات التي تقدمها البوابة:

١-استمارة الخدمة الالكترونية لطلب عقد الزواج.
٢-استمارة الكترونية لطلب قسام شرعي.
٣-استمارة الكترونية لطلب الحجج الشرعية بأنواعها.
٤-البحث عن قرار تمييزي+ طباعة صورة القرار.
٥-خدمة تطبيق متابعة القضايا على منصتي كوكل بلي والأب ستور.
٦-البحث عن القوانين والتشريعات العراقية عبر قاعدة التشريعات العراقية.
٧-خدمة دليل المحامين.

---

(١) يُنظر الموقع الالكتروني : https://e-court.hjc.iq/Home/Index ، أخر زيارة (٢٠٢٢/٤/٢٠).

٨-خدمة الخارطة القضائية.
٩-احصائيات عقود الزواج والقسامات والحجج الأخرى تمكن الباحث من الوصول السريع الى البيانات الدقيقة.
١٠-نظام المجيب الذكي للاستجابة على جميع الاستفسارات وكذلك تبويب اتصل بنا.

ويُشترط عند الدخول الى البوابة القيام بتسجيل حساب خاص لكل شخص عبر ادخال الاسم ورقم الهاتف الشخصي وبعض البيانات الشخصية حيث يُمكن للخصوم ووكلائهم تتبع إجراءات التي تمت على طلبك في المحكمة اونلاين.

ثانيًا: اعتماد خوارزمية ذكية في استخراج القسام الشرعي في المحاكم: فبعد ان كانت قضايا القسام الشرعي تأخذ عدة أشهر، أصبحت الان لا تحتاج سوى دقائق، لأنجاز القسام المطلوب، علما ان هذا القسام يطلق عليه الخبير الالكتروني.

ومن جانبنا نشكل على هذه التسمية فمن الأفضل تسميته بالخبير الذكي او الخبير الرقمي، لأختلاف النظام الرقمي عن الالكتروني.

المبحث الثاني: ضمانات الامن القضائي في العدالة الرقمية

تبتعد بعض الأنظمة القضائية حول العالم عن العدالة الرقمية خوفًا من تعارضها مع متضيات الامن القضائي، فتخشى بعض الدول من هذه الأنظمة لتجنب تعرضها لعدالة أقل كفاءة وإنصافًا.

ولكن ثمة مجموعة من المقومات لضمان تطبيق الامن القضائي في العدالة، وفي هذا المبحث سنتطرق الى هذه المقومات وبيان مدى امتثال العدالة الرقمية لها.

وبغية الإحاطة بهذا المبحث سنقسمه الى مطلبين نوضح في الأول **إمكانية تحقيق الأمن القضائي في ظل العدالة الرقمية**، ونحدد في الثاني **الأساليب المتبعة لضمان الامن القضائي في العدالة الرقمية**.

المطلب الأول: إمكانية تحقيق الأمن القضائي في ظل العدالة الرقمية

أن مصطلح الأمن القضائي من المصطلحات القانونية الحديثة، الا ان أساسه يتجسد في تأكيد استقلال القضاء كمؤسسة مختصة بفصل النزاع بين الخصوم تسعى الى تطبيق مبدأ الشرعية الدستورية والقانونية.

وفي بحثنا لموضوع الامن القضائي نجد ان بعض الفقه قد عمد على تعريفه[١]، بأنه ((الثقة في النظام القضائي وهو يقوم بمهمتهِ التقليدية في حسم المنازعات المعروضة عليه، وقد يعني أيضا توحيد الاجتهاد من محاكم التمييز وانشاء وحدة قضائية لتحديد معنى القانون لضمان سلامة تطبيقة)).

---

(١) أ.محمد بجاق، مقومات الأمن القضائي، بحث منشور في مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، ع ١، سنة ٢٠١٨، ص ٧٤.

وثمة من يعرفه[١]، بأنه الثقة في السلطة القضائية التي تتولاها المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها كونها المصدر الأساس للامن القضائي ولأنها تجعل سيادة القانون فوق كل اعتبار.

فأن تحقيق الامن القضائي في السلطة القضائية يستند على مجموعة من المقومات يراعى فيها التطبيق الصارم للقانون، ومن هذه المقومات[٢] ما ياتي:

١- استقلال القضاء الذي يجعل القاضي حرًا في البحث عن الحقيقة، وبعيدا عن أي ضغوط فالقاضي يجب ان يكون مستقلا في حكمهِ، تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات.

٢-حياد القاضي فلا يُمكن تصور وجود حكم عادل من قاض له مصلحة في النزاع المعروض عليه، وقد تكون هذه المصلحة لأحدة اقاربه.

٣- تسبيب الاحكام: فمن حق الخصم أن يعرف الاسانيد والمبررات التي استند القاضي عليها في حكمه.

٤- تسهيل الوصول الى القضاء: بغية جبر الضرر الذي يتعرض له الأشخاص في المجتمع، ودون التمييز بين احدهم دون الاخر.

٥-حق الطعن بالاحكام: بغية مراجعة الحكم من قبل درجات أخرى من المحاكم وتلافي أي خطا او سهو عند اصدار الحكم.

٦- سرعة الفصل في الدعوى: فمن حق الخصوم حسم النزاع في أجال معقولة، بغية تجنب غياب الحقيقة.

وهنا نتسائل هل تضمن العدالة الرقمية تحقيق مقومات الأمن القضائي؟

لما كان نظام العدالة الرقمية قائم على أساس اصدار حكم قضائي دون تدخل بشري، اذ تستند القضية برمتها على الذكاء الاصطناعي، مما قد يتعارض مع المبادى الدستورية المحددة لعمل السلطة القضائية، ويُمكن توقع العدالة الرقمية في الكثير من القضايا على سبيل المثال المخالفات المرورية، التي لا يوجد فيها أي ضرورة لتدخل "قاضي بشري" حقًا، وهذا ما هو موجود في الواقع عند تجاوز حدود السرعة القصوى يجب تطبيق الغرامة المنصوص عليها في القانون لهذا الغرض[١].

فهذا الحكم هل يتمتع بمقومات الأمن القضائي؟ وهنا سنبين مدى انطباق موقومات الامن القضائي على العدالة الرقمية في النقاط ادناه:

١- استقلال القضاء في العدالة الرقمية: غني عن البيان أنه إذا تم إضفاء الطابع الآلي على العدالة، فإن نماذج الخوارزمية التي تم تطويرها لخدمتهم ستُنشئها الشركات الخاصة في كثير من الأحيان بناءً على طلب القطاع العام، وإن التكاليف الكبيرة

---

(١) د. مازن رضا ليلو، الامن القضائي وعكس الاجتهاد الإداري، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، سنة ٢٠١٩، ص ١٢٧.

(٢) يُنظر في شرح هذه المقومات بالتفصيل: أ. محمد بجاق، المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧.

(1)See L.GÉRARD et D. MOUGENOT, « Justice robotisée et droits fondamentaux », Le juge et l'algorithme : juges augmentés ou justice diminuée ?, J.-B. HUBIN, H. JACQUEMIN et B. MICHAUX (dir.), Bruxelles, Larcier، 2019, p.19. Dans cette sous-section, nous écartons les affaires « simples » telles que les infractions de roulages par exemple, pour lesquelles aucun raisonnement « humain » n'est réellement nécessaire. Effectivement, dans le cas d'un excès de vitesse de X km/h, l'amende prévue par la loi à cet effet devra être appliquée

المرتبطة بهذا الاستثمار متعددة، تتطلب بالفعل بنية تحتية مناسبة، ومعدات حاسوبية مناسبة، ناهيك عن المعرفة الفنية اللازمة لإنشاء قضاة خوارزميات، نتيجة لذلك يمكن للمرء أن يتخيل أن تطوير هذا البرنامج سيعهد به إلى القطاع الخاص، بسبب نقص الموارد في القطاع العام[١].

من الواضح أن معيار طريقة تعيين أعضاء الهيئة القضائية يثير تساؤلات عند محاولة تطبيق الشروط التي حددتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، اذ قد ذكرت أن هذا التعيين يجب أن يكون متوافقًا مع متطلبات الاستقلال والحياد، وهنا طريقة تعيين القاضي الذكي لن تنتج عن تصويت ولا عن قانون، إذ سيتم إنشاء وتطوير هذا القاضي من قبل شركة من شركات القطاع الخاص لصالح القطاع العام، وسنميل إلى التفكير للوهلة الأولى في أن القضاء الرقمي، سيكون أكثر استقلالية من القاضي البشري الذي يعتمد فقط على نفسه لإصدار حكم قانوني، وله إمكانية التواصل مع السلطات الأخرى، لهذا يكون الاعتقاد بأن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يخضع بشكل مباشر لتأثير أي سلطة سياسية أو اعتبارات اجتماعية، لعدم وجود الية حوار بينهم، هذا ما يمكننا أن نميل الى عد العدالة الرقمية أكثر استقلالية.

٢- حياد القاضي في العدالة الرقمية: لا شك ان الحياد هي خاصية مرتبطة مباشرة بشخص القاضي البشري، وهي مفهوم يتضمن عنصرًا ذاتيًا بالإضافة إلى عنصر موضوعيًا، على الرغم من أننا نريده أن يكون حياديًا قدر الإمكان، إلا أن هناك العديد من العناصر التي تؤثر على القاضي في قراره، على سبيل المثال يمكننا الاستشهاد بتجربته الشخصية التي ستؤثر بشكل خاص على الأهمية التي يوليها للعناصر المختلفة للقضية، وخلفيته الاجتماعية، ودينه وما إلى ذلك، ومن المثير للاهتمام تحليل كيف يمكن أن تحسن الخوارزمية أو كيف يُمكن تصور الحياد لدى القاضي في العدالة الرقمية؟ فالحياد يتعلق المعتقدات الشخصية للقاضي او الظروف او المعطيات التي من المحتمل أن تؤثر في قرار القاضي عند الإدانة او البراءة، ويظهر في السلوك أو المواقف التي يعبر من خلالها عن تفضيله أو صداقته أو عدم الثقة أو العداء تجاه طرف ما.

وعند سحب الكلام أعلاه على القاضي في العدالة الرقمية، سنجد ان حياد القاضي المذكور هو انعكاس لمن يبرمجه، أي المصمم نفسه أو إلى حد كبير الشركة الخاصة، فالخوارزمية تخضع فقط للقواعد التي تم فرضها وتشفيرها عليها، فضلا عن ذلك ان قاعدة بيانات السوابق القضائية التي يعتمد عليها، والتي هي عبارة عن مجموعة من المعلومات التي تسبق النزاع المقدم والتي تتم معالجتها بشكل ثابت، سيكون لها

([1])See: Marie DEJAER , L'intervention de l'intelligence artificielle dans le processus décisionnel des, Available at: https://matheo.uliege.be/bitstream/2268.2/9311/4/DEJAER_Marie_TFE.pdf , last visit (1/5/2022).p. 12. Il va de soi que dans le cas où la justice se verrait être robotisée, les modèles d'algorithmes développés pour servir celle-ci seraient très fréquemment créés par des entreprises privées à la demande du secteur public. Les coûts considérables liés à cet investissement sont multiples : il faudrait en effet des infrastructures adaptées, le matériel informatique adéquat, sans parler du savoir-faire requis pour la mise sur pied des juges algorithmes. De ce fait, on peut imaginer que le développement de ces logiciels soit confié au secteur privé49, par manque de moyens du secteur public.

تأثير عن اتخاذ القرار، وهذا يعني أن الخوارزمية لن تبتكر في طريقتها في تحقيق العدالة لأن ما تعلمته في القضايا اللاحقة، سيتم تطبيقه في النزاعات المستقبلية، في هذا يمكننا أن نرى ما يشبه سابقة قضائية، والامر المعلوم ان نتائج التقاضي تعتمد على مدخلات البرنامج، فإن منتج عملك سينعكس مباشرة على القرار، لان القاضي الذكي لن يصلح العيوب الموجودة في المعلومات المذكورة، ولكن ان الحُجية القوية المؤيدة للعدالة الآلية هي أن الخوارزمية ليس لها قناعات شخصية، وليس لديها ضمير.

٣- **تسبيب الاحكام في العدالة الرقمية:** ان القضايا المعروضة على العدالة الرقمية قد تتطلب تطبيق مبادى قانونية مثل حسن النية ومعيار رب الاسرة الحريص، هذه المفاهيم قد تترك للقاضي سلطة تقدير أكبر، مما يعني أنه لا يمكن للمرء أن يتوقع من الخوارزميات البسيطة أن تتخذ قرارًا، لأن القواعد لم يتم إنشاؤها مسبقًا بدقة كافية، لذا عندما يتعلق الأمر بالحالات المعقدة، من الضروري اللجوء إلى ما يسمى بنظام "الشبكات العصبية الاصطناعية"، وهو عبارة عن مجموعة من الخلايا العصبية الاصطناعية المترابطة والهرمية، تتخذ شكل الهرم، أي وفق نظام "طبقات"، تشكل هذه الطبقات الهيكل العظمي للحساب والاستدلال، يجب تدريب الشبكات العصبية الاصطناعية قبل تقديم اي حالة حقيقية، وللقيام بذلك يعتمدون على قاعدة بيانات فقهية مماثلة للقضية المعطاة لهم، والهدف من التدريب هو أن يتعلم نموذج الذكاء الاصطناعي هذا كيف يوازن أهمية كل عنصر ذي صلة من عناصر القضية المعروضة عليه، من خلال مقارنته مع بعض واعتماد العنصر المهم الذي يُشكل أساسها[١].

٤-**حق الوصول الى العدالة الرقمية:** ان القضاء الرقمي يمتاز بأمكانية استخدامه عن بعد، أي من غير الحاجة الى الانتقال المكاني، مما يُسهل على الأشخاص أينما كانوا في أي بقعة من بقاع العالم وتعرضوا لضرر، رفع الدعوى وممارسة إجراءات التقاضي وصدور الحكم لجبر الضرر، ولكن هذا يتطلب من الدولة توفير مجموعة من المسائل ومنها:

أ- تأمين شبكة الانترنت.

([١])See: Marie DEJAER, op.cit, p17 b) La motivation par un juge algorithme des affaires « complexes » Le second scénario concerne les affaires dites « complexes », c'est-à-dire celles qui nécessitent l'application d'un droit recouvrant des notions plus abstraites telles que la bonne foi, la prudence, le bon père de famille et la notion de faute86. Ces notions laissent au juge un plus grand pouvoir d'appréciation, ce qui signifie que l'on ne pourrait attendre d'un système d'exper de rendre une décision puisque les règles ne sont pas établies ex ante avec une assez grande précision87. Lorsqu'il est question d'affaires complexes, il est nécessaire de recourir au système dit de « réseaux neuronaux artificiels ». Ce modèle se base sur un ensemble de cas88, à la différence du système d'expert qui, lui, se fonde sur des règles précises comme nous l'avons dit. Ce réseau neuronal est un ensemble de neurones artificiels interconnectés et hiérarchisés telle une pyramide, sous formes de « couches »89. Ces couches constituent le squelette du calcul et du raisonnement. Les réseaux neuronaux artificiels doivent être entraînés préalablement à la soumission d'une véritable affaire. Pour se faire, ils se fondent sur une base de données jurisprudentielle semblable au cas qui leur est donné90. L'entraînement a pour objectif que ce modèle d'IA apprenne à pondérer l'importance de chaque élément pertinent du cas qui lui est soumis, en les comparant à ceux des décisions jurisprudentielles qui en constituent la base)).

ب- نشر دليل ارشادي يوضح طريقة رفع الدعوى وآلية دفع الرسوم، وكيفية التعامل مع التطبيقات الرقمية.
ج- توفير دورات للمحامين والقضاة لضمان سهولة التعامل مع هذا النظام.

٥- حق الطعن في الاحكام الصادرة عن العدالة الرقمية : ثمة قرارات صادرة في العدالة الرقمية من شأنها أن تمس بحقوق المتقاضين، لذا يجب أن يكون لدى المتقاضي دائمًا إمكانية واضحة وملموسة لاتخاذ إجراء ضد أي قرار يؤثر على حقوقه، إما عن طريق الاستئناف أو عن طريق الطعن لدى القاضي البشري،

ويمكن للعدالة الرقمية تجنب الوصول الى الطعن في الاحكام عن طريق التنبؤ بالإجراء أو العلاج الأنسب للخصم، فيمكن التعبير عنها بوضوح وصراحة وإبلاغ الخصوم بها، ربما بشكل أكثر أمانًا وبشكل مباشر أكثر من البريد الورقي.

٦- سرعة حسم النزاع في العدالة الرقمية: أن القاضي في العدالة الرقمية يُريح المحاكم بفضل العمل الأسرع الذي يقوم به مقارنةً بالقاضي البشري، إذ أن القرارات يتم اتخاذها بسرعة أكبر، فسيتم إعادتها إلى المتقاضين بسرعة أكبر، وهذا من شأنه توفير الوقت والطاقة، لاسيما اذا علمنا ان المتقاضين يعيشون في حالة من عدم الراحة من انتظار المصير المخصص لهم، ومن المهم أيضًا الإشارة إلى أنه إذا تم تفويض جميع القضايا البسيطة إلى القاضي العدالة الرقمية، فإن القضاة من البشر يوفرون الوقت لتكريس أنفسهم إلى الأمور الأكثر تعقيدًا أو الأمور التي تتطلب خبرة بشرية[١].

المطلب الثاني: الأساليب المتبعة لضمان الامن القضائي في العدالة الرقمية

ليس ثمة شك في أن اعتماد الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي يُعد مجال ذو إمكانات هائلة لتلبية احتياجات النظام ومستخدميه في القرن الحادي والعشرين، اذ يتجلى هدفه توسيع الوصول إلى العدالة وحل النزاعات بسهولة وبسرعة وبتكلفة منخفضة، فالتحدي هنا يكمن في تقديم نظام يحقق هذه الاهداف.

لذا وجدنا العديد التجارب المعتمدة من قبل بعض النظم القضائية لضمان تحقيق الأمن القضائي في العدالة الرقمية، وفي هذا المطلب سنُبين أساليب مكتب دبي الذكية لضمان الأمن القضائي في العدالة الرقمية، وأساليب المفوضية الاوربية لكفاءة العدالة لضمان الامن القضائي في العدالة الرقمية، وذلك بتقسيم المطلب الى فرعين وعلى النحو الأتي:

الفرع الأول: أساليب مكتب دبي الذكية لضمان الأمن القضائي في العدالة الرقمية

اشرنا فيما سبق ان العدالة الرقمية قائمة على استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي، وتعد دولة الامارات العربية من اول الدول التي عمدت في إرساء آلية

([1])See: Marie DEJAER, op.cit, p19 (ii) La rapidité Un processus décisionnel algorithmique permettrait de désengorger les tribunaux grâce au travail plus rapide effectué par le juge algorithmique par rapport à celui du juge humain. Les décisions étant plus vite réalisées seraient plus vite rendues aux justiciables99. Cela représenterait un gain de temps et d'énergie pour ces derniers, qui vivent dans l'inconfort de l'attente du sort qui leur est réservé Il est également important de souligner que si toutes les affaires simples étaient déléguées aux algorithmes, les juges humains gagneraient en temps pour se consacrer à des affaires plus complexes100 ou nécessitant l'expérience humaine)).

متماسكة للعدالة الرقمية، حيث أطلقت وزارة العدل في دولة الإمارات العربية المتحدة خدمة التقاضي عن بعد سنة ٢٠١٩ بموجب قرار صادر عن وزير العدل ويطبق على المحاكم الإتحادية، وقد اضطلعت دولة الأمارات العربية المتحدة بدور ريادي سباق في دراسة اليات تحقيق الأمن القضائي في العدالة الرقمية، إذ نشرت مؤسسة بيانات دبي، التابعة لمكتب دبي الذكية[١]، مجموعة أدوات أخلاقيات الذكاء الأصطناعي والتي تحدد المبادئ التوجيهية لأخالقيات الذكاء الأصطناعي، وكما مثبت أدناه:

اولًا: يجب ان تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي عادلة

١-يجب أن تمثل البيانات التي يتلقاها النظام الفئة المتأثرة، حيثما أمكنّ

٢-يجب أن تتجنب الخوارزميات التحيز غير التشغيلي.

٣-يجب اتخاذ الأجراءات التي تحد من وتقوم بتقييم أي انحياز في مجموعات البيانات.

٤-يجب إثبات عدالة القرارات الهامة.

ثانيًا: يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للمساءلة.

١-لا تكمن المساءلة عن نتائج نظام الذكاء الاصطناعي في النظام بحد ذاته، بل إنها مقسمة بين القائمين على التصميم والتطوير والتطبيق.

٢-يجب أن يبذل المطورون جهدهم للحد من المخاطر المتأصلة في الأنظمة التي يقومون بتصميمهاّ.

٣-يجب أن تتوفر في أنظمة الذكاء الاصطناعي إجراءات مدمجة تتيح للمستخدمين الاعتراض على القرارات الهامة.

٤-يجب أن تتولى فرق متنوعة أنظمة الذكاء الاصطناعي بحيث تتضمن خبراء في المجال الذي سيتم نشر النظام فيه.

ثالثًا يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي تتمتع بالشفافية.

١-يجب أن يقوم المطورون ببناء أنظمة يمكن تتبع وتشخيص حالات الأخفاق بها.

٢-يجب أن يتم إعلام الناس كلما يتخذ الذكاء الاصطناعي قرارات هامة تخصهم.

٣-ضمن حدود الخصوصية وحماية الملكية الفكرية، يجب أن يتمتع ناشرو أنظمة الذكاء الاصطناعي بالشفافية فيما يتعلق بالبيانات والخوارزميات التي يلجؤون إليها.

رابعًا: يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للشرح تقنيا قدر الإمكان:

١-يجب أن نشرح للأفراد قرارات ومنهجيات أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تؤثر تأثير جيويًا عليهم الى الحد الذي تسمح به التكنولوجيا المتوفرة.

٢-يجب توفير إمكانية التحقق من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى اتخاذ أي قرار يمكن أن يؤثر تأثير هامًا على الفرد.

٣-في الحالة أعلاه سنقوم بتوفير قنوات للأفراد التماس هذه الشروحات والتفسيرات.

الفرع الثاني: أساليب المفوضية الاوربية لكفاءة العدالة لضمان الامن القضائي في العدالة الرقمية

([١]) يُنظر: مبادء وإرشادات الذكاء الاصطناعي، مكتب دبي الذكية بصفته مالك المحتوى، منشور على الموقع الالكتروني : https://www.digitaldubai.ae/pdfviewer/web/viewer.html?file=https://www.digitaldubai.ae/docs/default-source/ai-principles-resources/ai-ethics-ar.pdf?sfvrsn=d4184f8d_6 ، أخر زيارة (٢٠٢٢/٣/٨).

قد أصدرت الفوضية الاوربية لكفاءة العدالة خارطة طريق منقحة لضمان المتابعة المناسبة للميثاق الأخلاقي CEPEJ بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وبيئتها، وهذه الوثيقة معتمدة في الاجتماع العام السابع والثلاثين، ستراسبورغ وعبر الإنترنت في (٨ و ٩) ديسمبر ٢٠٢١، وأشارت هذه الوثيقة الى ضرورة إنشاء مجلس استشاري للذكاء الاصطناعي (AIAB) جديد لـ CEPEJ لرصد الظهور الفعلي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدل، ومناقشة الإشكاليات الحالية ، واقتراح استراتيجيات جديدة فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة مع احترام الحقوق الأساسية يجب أن يجتمع المجلس الاستشاري كل (٣) شهور تقريبا، وهذا المجلس يجب أن يتكون من خمسة خبراء يأتون من القضاء والأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات والصناعة والمنظمات غير الحكومية[١].

علما أن أولوية المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة للسنوات الأربع القادمة هي مرافقة الدول والمحاكم في انتقال ناجح نحو رقمنة العدالة بما يتماشى مع المعايير الأوروبية ولا سيما المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[٢]، لمواكبة الرقمنة المستمرة للأنظمة القضائية، مع ضمان دائمًا أن تكون العدالة إنسانية وفعالة وذات جودة عالية، يجب على المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة أن يأخذ في الاعتبار التوجهات التالية[١]:

([1]) see: Revised roadmap for ensuring an appropriate follow-up of the CEPEJ Ethical Charter on the use of artificial intelligence in judicial systems and their environment,EUROPEAN COMMISSION FOR THE EFFICIENCY OF JUSTICE (CEPEJ) , Document adopted at the 37th plenary meeting of the CEPEJ, Strasbourg and online, 8 and 9 December 2021, Available at: https://rm.coe.int/cepej-2021-16-en-revised-roadmap-follow-up-charter/1680a4cf2f , last visit (32/4/2022) ((It would be useful to set up a new CEPEJ Artificial Intelligence Advisory Board (AIAB) to monitor the actual emergence of AI applications in the justice sector, discuss current problematics and propose new strategies concerning the use of AI in the justice system respecting fundamental rights. The Advisory Board, which should consist of five experts coming from the judiciary, academia, policymakers, industry and NGO's should meet virtually every 3 months.)).

([2])See: EUROPEAN COMMISSION FOR THE EFFICIENCY OF JUSTICE (CEPEJ), 2022 – 2025 CEPEJ Action plan:, "Digitalisation for a better justice", Adopted at the 37th CEPEJ plenary meeting Strasbourg and online, 8 and 9 December 2021, Available at: https://insightplus.bakermckenzie.com/bm/attachment_dw.action?attkey=FRbANEucS95NMLRN47z%2BeeOgEFCt8EGQJsWJiCH2WAUTleh6%2BAJHrj2PHxs1kG9V&nav=FRbANEucS95NMLRN47z%2BeeOgEFCt8EGQbuwypnpZjc4%3D&attdocparam=pB7HEsg%2FZ312Bk8OIuOIH1c%2BY4beLEAeS3R7WaTYerg%3D&fromContentView=1 , last vist (2/5/2022).

The priority of the CEPEJ for the next four years is to accompany States and courts in a successful transition towards digitalisation of justice in line with European standards and in particular Article 6 of the European Convention of Human Rights1 To accompany the ongoing digitalisation of judicial systems, while always ensuring that justice is human, efficient and of high quality, the CEPEJ should take into account the following orientations:

1 .Efficiency of justice: supporting digitalisation of the administration and management of courts/ prosecution services. The transition from paper to digital court files is ongoing and necessary. Also, the administration of justice must use information technology to optimise its operations, as well as the interconnection links between the various judicial institutions. It is necessary to ensure that the tools chosen by States and courts are the most appropriate and compatible with quality, efficient, accessible, and impartial justice. The digitalisation of procedures must improve their efficiency, but also the quality of the work to be carried out by judges, prosecutors, the teams assisting them and lawyers.

١. كفاءة العدالة: دعم رقمنة إدارة وتنظيم المحاكم و خدمات النيابة العامة، والانتقال من ملفات المحكمة الورقية إلى ملفات المحكمة الرقمية مستمر وضروري، كذلك يجب أن تستخدم إدارة العدالة تكنولوجيا المعلومات لتحسين عملياتها، فضلاً عن استخدام الروابط بين مختلف المؤسسات القضائية، فمن الضروري التأكد من أن الأدوات التي تختارها الدول والمحاكم هي الأكثر ملاءمة وتوافقًا مع عدالة عالية الجودة وفعالة ومتاحة وحيادية، فيجب أن تؤدي رقمنة الإجراءات إلى تحسين كفاءتها، وكذلك تحسين جودة العمل الذي يجب أن يقوم به القضاة والمدعون العامون والفرق التي تساعدهم والمحامين.

٢. شفافية العدالة: تعزيز الرقمنة لتحسين المعرفة بالعدالة بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بطول الإجراءات، فيجب أن تزود التقنيات الجديدة المستخدمين بمعرفة أفضل بالإجراءات والمؤسسات القضائية والأدوار الخاصة بكل من المتخصصين في مجال العدالة، ويجب أن يكون لكل محكمة لوحات تحكم تمكنها من مراقبة وإدارة تدفق القضايا؛ هذا يجعلها من الممكن تحديد احتمالية تراكم الأعمال والحد منها، واحترام الأطر الزمنية المعقولة وإدارة عبء العمل على محترفي العدالة بشكل أفضل[١].

٣. العدالة التعاونية: إنشاء الأدوات الرقمية ذات الصلة للترابط بين المشاركين في الإجراءات القضائية (القضاة والمدعين العامين والمحامين وغيرهم من المتخصصين في مجال العدالة والمستخدمين)، ويساهم جميع المتخصصين في مجال العدالة في نفس الخدمة العامة، فخدمة العدالة في خدمة المستخدم؛ لذلك يجب أن يكون لديهم أدوات اتصال سهلة الاستخدام ومتوافقة وفعالة[٢].

٤. العدالة البشرية: تقديم الدعم الكافي للقضاة والمدعين العامين وفرقهم وجميع المتخصصين الآخرين في مجال العدالة لتكييف أدوارهم الأساسية مع البيئة الرقمية، فرقمنة العدالة ستجعل القضاء أكثر كفاءة ولكن يجب ألا تسعى أبدًا إلى استبدال القاضي، يجب أن يبقى القاضي في مركز الإجراء[١].

٥. العدالة التي تركز على الناس: دعم المتخصصين في مجال العدالة والمستخدمين من خلال التدريب من أجل الاستفادة الكاملة من الأدوات الرقمية، يعد تدريب المتخصصين في مجال العدالة، بمن فيهم المحامون، فعملية التحول الرقمي تُعد أمرًا حيويًا لأنه لا

([1])2 .Transparency of justice: promoting digitalisation to improve knowledge on justice in general, in particular on the length of proceedings. New technologies must provide users with better knowledge of procedures, judicial institutions and the respective roles of each of the justice professionals.Each court must have dashboards enabling it to monitor and manage its case flow; this makes it, possible to identify and limit potential backlogs, to respect reasonable timeframes and to better manage the workload of justice professionals.

([2])3 .Collaborative justice: setting up relevant digital tools for interconnectivity between participants in the judicial proceedings (judges, prosecutors, lawyers, other justice professionals, users). All justice professionals contribute to the same public service, that of justice at the service of the user; they must therefore have easy-to-use, compatible, and efficient communication tools.

([1])4 .Human justice: adequately supporting the judges, prosecutors, their teams, and all other justice professionals to adapt their essential roles to the digital environment.

The digitalisation of justice shall make justice more efficient but must never seek to replace the judge. The judge must remain at the centre of the procedure.

يساهم فقط في كفاءة العدالة ولكن أيضًا في استقلال العدالة، حيث يتيح لهم التصرف بمعرفة كاملة بالقانون والإجراءات، ويجب دعم المستخدمين الذين يرغبون في ذلك في هذه البيئة الرقمية، لا سيما من خلال الدورات التدريبية، لكن الكفاءة في هذه الأدوات الرقمية لا يمكن أن تصبح شرطًا للوصول إلى العدالة[١].

٦. العدالة المستنيرة: زيادة استخدام نتائج تقييم المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة للأنظمة القضائية والأدوات الأخرى، لزيادة الرؤية والفهم واستخدام نتائج تمرين التقييم، يجب على المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة توفير المزيد من المعلومات التي تم تحليلها والاستجابة للطلبات الأخرى لتحليلات محددة كلما أمكن ذلك[٢].

٧. عدالة مسؤولة ومتفاعلة: عن طريق ضمان وضوح أدواتها بحيث تكون في متناول الجميع وتعكس خبرة أولئك الذين طوروها، بما يتماشى مع "الإطار الاستراتيجي لمجلس أوروبا" CEPEJ .(2020) 34 (SG / inf) في خدمة محترفي العدالة والمستخدمين، الذين يمكنهم أن يطلبوا إنشاء أدوات مصممة خصيصًا لتحقيق عدالة أفضل، وتتمثل مهمتها في استخدام كل الخبرات الموجودة تحت تصرفها للرد على طلباتهم بشكل سريع وملموس وفعال[٣].

كل هذه الأساليب تسعى الدول لمراعاتها عند اعمال نظامم العدالة الرقمية، بغية تطبيق النظم الدستورية في الحفاظ على الامن القضائي في التقاضي.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نوجز أهم النتائج التي توصلنا إليها والاقتراحات التي نرى من ضرورة الاخذ بها على النحو الآتي:

اولًا: النتائج

١- يُقصد بالعدالة الرقمية استخدام تكنولوجيا المعلومات المدعمة بالذكاء الاصطناعي في النظام القضائي.

٢- تعتمد العدالة الرقمية على الخوارزميات، ومن ثم تقوم على أساس الاستغناء عن البشر، وإن كان الاستغناء بنسب متفاوته، لذا يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم

([1])5 .People-centred justice: supporting justice professionals and users with training in order to make full use of digital tools. The training of justice professionals, including lawyers, in the process of digital transformation is vital because it contributes not only to the efficiency of justice but also to the independence of justice, in that it allows them to act with full knowledge of the law and procedures. Users who so wish should be supported in this digital environment, in particular by training sessions, but proficiency in these digital tools cannot become a condition for access to justice.

([2])6. Informed justice: increasing the use of the results of the CEPEJ evaluation of judicial systems and other tools. To increase the visibility, understanding; and use of the results of the evaluation exercise, CEPEJ should provide more analysed information and respond to other requests for specific analyses whenever possible

([3])7 .Responsible and reactive EUROPEAN COMMISSION FOR THE EFFICIENCY OF JUSTICE: ensure the visibility of its tools so that they are accessible to all and reflect the expertise of those who developed them.In line with the "Strategic Framework of the Council of Europe" (SG/inf (2020)34). The CEPEJ is at the service of justice professionals and users, who can ask, to create specific tailored tools, for a better justice. Its mission is to use all of the expertise at its disposal to answer their request promptly, concretely and efficiently.

نظام المحاكم بطريقتين مختلفتين تمامًا **الأول** ينطوي على تطبيق التكنولوجيا لتحسين ما هو موجود بالفعل اليوم، وبهذه الطريقة يتم تطعيم تكنولوجيا المعلومات بممارسات العمل الحالية ومن ثم فهي تحل محل أو ربما تعزز الأنظمة الحالية، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا في الإجراءات دون اصدار القرار، أي أن هذا النظام يستبدل العمليات الورقية غير الفعالة الحالية بأنظمة قائمة على تكنولوجيا المعلومات، فهنا يُستغنى عن البشر في مرحلة الإجراءات دون مرحلة اصدار القرار القضائي. **والاستخدام الثاني** لتكنولوجيا المعلومات في المحاكم هو تمكين تقديم الخدمات بطرق جديدة تمامًا، عندما يكون هذا هو الهدف، فإنه يشجع التفكير الجديد والخيال ويحث على البدء من جديد بورقة بيضاء، فيقوم هذا النهج على طرق جديدة يمكن من خلالها تحقيق العدالة من خلال استخدام الخوارزميات، فهنا يختفي دور البشر وتظهر العدالة الرقمية بشكل تام منذ لحظة رفع الدعوى لحين اصدار القرار القضائي.

٣- تبتعد بعض الأنظمة القضائية حول العالم عن عن العدالة الرقمية خوفًا من تعارضها مع متضيات الامن القضائي، فتخشى بعض الدول من هذه الأنظمة لتجنب تعرضها لعدالة أقل كفاءة وإنصافًا، ولكن عند سحب مقومات الامن القضائي وتطبيقه على العدالة الرقمية، وجدنا ان اغلب هذه المقومات يُمكن ضمان توافرها في العدالة الرقمية.

٤-ان متطلبات الامن القضائي في العدالة الرقمية تعني المحاكمة العادلة التي تستند الى أثبت على الحياد والاستقلال وإمكانية الوصول إلى العدالة والدافع إلى إصدار الأحكام وتسبيبها وهو ما سعت الى ضمان تطبيقه اغلب النظم القضائية.

٥- أن العدالة الرقمية تستند في عملها على السوابق القضائية وقواعد البيانات التشريعية، وهو ما يُعد امنًا قضائيا فعالًا للخصوم.

٦-إذا أردنا ضمان احترام الامن القضائي في القضاء، فلا بد من تكييف العدالة مع التطورات الجديدة للقيام بذلك، ومع ذلك يجب أن نتعامل مع تحديث العدالة بحماس وحذر، ولكن دون إغفال حقيقة أن أي تدخل من قبل الذكاء الاصطناعي ضروري أكثر من أي وقت مضى، لذا يجب النظر فيه وتنفيذه بعناية فائقة.

٧-يجب مراقبة العدالة الرقمية وتدريبها وتحسينها باستمرار، تمامًا مثل العمليات البشرية لضمان المخرجات المناسبة.

ثانيًا: الاقتراحات

بغية تحقيق الامن القضائي في العدالة الرقمية لابد من مراعاة بالاقتراحات ادناه:

١- إنشاء هيئة جديدة تسمى (العدالة الرقمية) لتنظيم قواعد وممارسات المحكمة، تختلف من حيث الشكل والمضمون عن الهيئات المتعارف عليها في المحاكم التقليدية، ويجب أن تكون متسقة مع التطلع الأوسع لخدمة قاضي العدالة الرقمية، فيمكن الوصول إليه بوقت سريع وطريقة مناسبة من حيث التكلفة وهذا بدوره يستدعي قواعد بسيطة وواضحة.

٢-يمكن عــدّ العدالة الرقمية كقسم جديد في نظام المحاكم، إلا أنه لن تكون الولاية القضائية مثل تلك الخاصة بالمحكمة المادية، ولن تحل محل أي محكمة قائمة بشكل كامل.

٣-ان يتمتع أطراف النزاع بأمكانية خيار الاختيار بين العدالة الرقمية ونظام المحاكم التقليدية أخيرًا ويُمكن في المنازعات الأكثر تعقيداً أن تجري بعض أجزاء النزاع في نظام المحاكم التقليدية، في حين أن أجزاء أخرى من نفس النزاع تُحسم بواسطة العدالة الرقمية لأسباب تتعلق بالسرعة والتكلفة

٤- يجب أن تخضع القرارات الصادرة عن العدالة الرقمية لذات طرق الطعن التقليدية.

٥-تفعيل خدمة التفاوض الودي فجوهر عمل العدالة الرقميةهو حسم المنازعات، وأحد الابتكارات هنا هو إدخال إجراء مشابه لتسوية المنازعات في نظام المحاكم.

٦-يجب أن تكون العدالة الرقمية قادرة على شرح كيفية الوصول إلى الاحكام، ويمكن أن يكون هذا شرحًا لعملية المعالجة، ولكن أيضًا تفسيرًا موضوعيًا.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١-أ.محمد بجاق، مقومات الأمن القضائي، بحث منشور في مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، ع ١، سنة ٢٠١٨.

٢- رشا الياس، العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاضٍ اكثر فعالية وإنتاجية، متاح على الموقع: https://saderlaw.com/pdfs/SA-DIGITALJUSTICE-ARTICLE.pdf ، اخر زيارة (٢٠٢٢/٤/٢٢).

٣-د. مازن رضا ليلو، الامن القضائي وعكس الاجتهاد الإداري، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، سنة ٢٠١٩.

ثانيا المصادر الأجنبية

أ- البحوث

1-Araba Sapara-Grant, Defining Digital Justice, Sep 8, 2020, Available at: https://dai-global-digital.com/defining-digital-justice.html , last visit (1/5/2022).

2-Jane Donoghue,The Rise of Digital Justice: Courtroom Technology, Public Participation and Access to Justice, The Modern Law Review, 20 November 2017 Available at: https://doi.org/10.1111/1468-2230.12300Citations , last visit (5/5/2022).

3-L.GÉRARD et D. MOUGENOT, « Justice robotisée et droits fondamentaux », Le juge et l'algorithme : juges augmentés ou justice diminuée ?, J.-B. HUBIN, H. JACQUEMIN et B. MICHAUX (dir.), Bruxelles, Larcier، 2019.

4- Marie DEJAER , L'intervention de l'intelligence artificielle dans le processus décisionnel des, Available at: https://matheo.uliege.be/bitstream/2268.2/9311/4/DEJAER_Marie_TFE.pdf , last visit (1/5/2022).

5-Tara Vasdani, From Estonian AI judges to robot mediators in Canada, U.K., Available at: https://www.lexisnexis.ca/en-ca/ihc/2019-06/from-estonian-ai-judges-to-robot-mediators-in-canada-uk.page , last visit (22/3/2022).

ب- القوانين واللوائح

1-Law 18/2011 regulating the use of IT in the Administration of Justice, Law 42/2015, of 5 October, amending Law 1/2000, of 7 January, on Civil Procedure and Royal Decree 1065/2015, of 27 November, on electronic communications in the Administration of Justice within the territorial scope of the Ministry of Justice and regulating the Lex NET system).

2-The Detroit Digital Justice Coalition (DDJC) is comprised of people and organizations in Detroit who believe that communication is a fundamental human right, Available at: http://detroitdjc.org/about/story/, last visit (2/5/2022).
3-Office of Equity and Human Rights, Digital Justice definition, Report - Smart City PDX, Portland, OR December 10, 2020, Available at: https://static1.squarespace.com/static/5967c18bff7c50a0244ff42c/t/601b20141b847c77601eb6f3/1612390421335/Report+on+the+definition+of+Digital+Justice+2020+.pdf , last visit (2/5/2022),
4-Revised roadmap for ensuring an appropriate follow-up of the CEPEJ Ethical Charter on the use of artificial intelligence in judicial systems and their environment,EUROPEAN COMMISSION FOR THE EFFICIENCY OF JUSTICE (CEPEJ) , Document adopted at the 37th plenary meeting of the CEPEJ, Strasbourg and online, 8 and 9 December 2021, Available at: https://rm.coe.int/cepej-2021-16-en-revised-roadmap-follow-up-charter/1680a4cf2f , last visit (32/4/2022)
5-EUROPEAN COMMISSION FOR THE EFFICIENCY OF JUSTICE (CEPEJ), 2022 – 2025 CEPEJ Action plan:, "Digitalisation for a better justice", Adopted at the 37th CEPEJ plenary meeting Strasbourg and online, 8 and 9 December 2021, Available at: https://insightplus.bakermckenzie.com/bm/attachment_dw.action?attkey=FRbANEucS95NMLRN47z%2BeeOgEFCt8EGQJsWJiCH2WAUTleh6%2BAJHrj2PHxs1kG9V&nav=FRbANEucS95NMLRN47z%2BeeOgEFCt8EGQbuwypnpZjc4%3D&attdocparam=pB7HEsg%2FZ312Bk8OIuOIH1c%2BY4beLEAeS3R7WaTYerg%3D&fromContentView=1 , last vist (2/5/2022).